

ضمانات الاستثمار السياحي المستدام ودوره في تحقيق الإقلاع الاقتصادي

Les garanties pour un investissement touristique durable

Et son rôle dans la relance économique

تاريخ قبول المقال للنشر: 2018/03/01

تاريخ إرسال المقال: 2018/02/01

د. جليل مونية / جامعة أحمد بوقرة - بومرداس

ملخص:

لقد أضحى للسياحة وما توفره من دخل خام دور ريادي في اقتصاديات بعض الدول لذلك سعى صناع القرار السياسي في تلك البلدان إلى إيلاء الجانب السياحي أهمية قصوى وقد تعاظم الاهتمام بالسياحة لدى عديد البلدان إلى أن أصبح التعاطي معها على أساس أنها صناعة وأصبح مصطلح « صناعة السياحة » مفهوما متداولاً كما أصبحت السياحة منوال تنمية معتمد لدى عديد الدول ، وتهدف هذه الورقة البحثية لمعرفة ضمانات الاستثمار السياحي المستدام في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

لتحليل كل الأفكار السابقة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وتأثير الأمن السياحي عليه، ومدى مساهمة السياحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولقد خلصت الدراسة إلى أن نمو السياحة واستدامة مواردها، وزيادة عائداتها ومنافعها الاقتصادية، يفرض توسيع وتعميق الاهتمام بهذا القطاع وفقاً لأسس ومعايير واضحة ومحددة في إطار المخططات التي تتوافق والرؤية الإستراتيجية للدولة وبرنامج الحكومة.

الكلمات المفتاحية: صناعة السياحة ، الأمن السياحي ، استثمار سياحي ، السائح ، المواقع السياحية .

Résumé:

Le tourisme est l'un des moteurs du développement durable et du soutien à la croissance économique de certains pays, raison pour laquelle les décideurs politiques de ces pays ont cherché à donner la plus grande importance à ce secteur. L'intérêt au secteur du tourisme a augmenté dans de nombreux pays et il est devenu une industrie, et le terme «industrie du tourisme» est un concept donner au secteur du tourisme une dimension à la mesure de ses potentialités et de ses atouts.

L'objectif de cette étude est d'examiner les garanties pour un investissement touristique durables qui contribuent au développement économique en Algérie.

Pour analyser toutes les idées précédentes, l'approche analytique descriptive a été adoptée en décrivant et en analysant la réalité de l'investissement touristique en Algérie et l'impact de la sécurité du tourisme sur celle-ci, et la mesure dans laquelle le tourisme contribue à la réalisation des objectifs du développement durable. L'étude a conclu que la croissance du tourisme et la durabilité de ses ressources et l'augmentation de ses revenus et avantages économiques, nécessite un élargissement et un approfondissement de l'attention du gouvernement selon des règles et des critères clairs et spécifiques dans le cadre d'une vision stratégique de l'Etat et du programme gouvernemental.

Mots-clés : industrie du tourisme, sécurité touristique, investissement touristique, touriste, sites touristiques .

مقدمة :

تعتبر السياحة (The Tourism) أحد القطاعات الاقتصادية الحركية التي يزداد الاهتمام بها والحاجة إليها في عالم اليوم، خاصة في تلك الدول التي تعتبر هذا القطاع أحد الروافد الأساسية في عملية التنمية نظراً لما تدره من عوائد للبلدان المستقبلية، فوجود صناعة سياحية (Tourism Industry) متكاملة تتضمن عدة عناصر متفاعلة كالتخطيط والتشيد وحسن توظيف الإمكانيات وتسيير الخدمات، واختيار الموقع المناسب يساهم بشكل كبير في استقطاب السياح باستمرار لتوفير مداخيل العملة الصعبة وتشغيل العمالة البسيطة والمؤهلة، إضافة إلى دفع عجلة التنمية ليس فقط في القطاع السياحي، بل يشمل ذلك القطاعات الأخرى.

ولضمان ما يدعى "بالسياحة المستدامة" «Sustainable Tourism» لا بد من وجود عنصر "الاستثمار" Investment في الثروة السياحية والتجهيزات والتسهيلات السياحية التي تراعي متطلبات السياح، وتوفير لهم المناخ المناسب للراحة والترفيه، وتنطبق هذه الحالة على الكثير من الدول الرائدة في هذا المجال كالولايات المتحدة (USA) وكندا وفرنسا وماليزيا وتركيا، لكن إن تواجدت عدة صعوبات وتحديات تهدد استقرار القطاع السياحي والاستثمار فيه، فإن ذلك يعتبر عائقاً أمام فاعلية هذا القطاع واستدامته، لاسيما إذا تعلق الأمر بالجانب الأمني الذي يُعتبر القاعدة الأساسية (Base) لجلب الاستثمار باعتبار أن الرأسمال يستثمر في مناطق الاستقرار.

فشعور المُستثمر والسائح بالاطمئنان والاستقرار في الدولة المستقبلية (The receiving State)، إضافة إلى توفر الخدمات يجعل منهما يتوجهان نحوها، في حين إذا لم يتوفر المعطى الأمني وكثرت فيه التهديدات والمخاطر الأمنية كعمليات خطف السياح، واستهدافهم وتهديدهم وترصدهم، فإن المُستثمر لن ينجذب إلى الدولة أو المنطقة المستقبلية نظراً لغياب البعد الأمني. وعلى هذا الأساس فإن هذه الورقة البحثية تحاول الكشف عن ضمانات الاستثمار السياحي المستدام لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد ككل انطلاقاً من التساؤل التالي: ما هو دور الإستثمار السياحي في تحقيق تنمية سياحية مستدامة وإقلاع إقتصادي قوي؟ وما هو واقع الاستثمار السياحي في الجزائر؟.

ولمعالجة هذه التساؤلات تم اعتماد المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم الأمن السياحي

الأمن السياحي هو الركيزة الأساسية للعملية السياحية ومن أهم العناصر لتحقيق تنمية سياحية شاملة الأمر الذي ينعكس إيجاباً على إثراء القطاع السياحي واستقطاب السياح من مختلف أنحاء العالم، حيث يبعث الطمأنينة للسائح خلال زيارته للدول السياحية، حيث يعد موضوع الأمن السياحي من الموضوعات الجوهرية التي يركز عليها القطاع السياحي، حيث لا تقوم السياحة من دون توفر الأمن والاستقرار.

ومن أبرز ما كتب عن «الأمن» هو ما أوضحه «روبرت مكنمار» وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه «جوهر الأمن» حيث قال «ان الأمن يعني التطور والتانمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة» واستطرد قائلاً «ان الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل»⁽²⁾.

إن المضامين الحديثة للأمن، نتاج التهديدات العالمية الجديدة، السياسية والأمنية (تزايد النزاعات في المشهد الدولي، انتشار الأسلحة ونمو ظواهر العنف والإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات)، والاجتماعية (الأمية، البطالة، الهجرة، الفقر والجوع)، والاقتصادية (العولمة، الاستثمارات في إطار حرية السوق، الشركات المتعددة الجنسيات)، والثقافية (المجتمع الشبكي)، والبيئية (المناخ، الجفاف، الاحتباس الحراري، التصحر، التلوث)، انطلاقاً من هذا الواقع المأسوي الذي تجسّمه مختلف التهديدات الأنفة الذكر، تصدرت قضية حقوق الإنسان وأمن الإنسانية قائمة أولويات المجتمع الدولي، ويعتبر الجهد الجاري لتعزيز المكتسبات في هذا المجال على مستوى الأمم المتحدة (النصوص والدراسات والإعلانات والوثائق الدولية...) دافعا حقيقيا لتطوير حقوق الإنسان من الحقوق السياسية إلى حقوق التنمية البشرية وبالتالي إثراء مفهوم الأمن الإنساني بمضامين جديدة، وتبعاً لذلك تحددت أبعاد الأمن الإنساني في حدود

سبعة مجالات : الأمن الشخصي، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي ، الأمن الصحي ، الأمن البيئي ، الأمن الثقافي ، الأمن السياسي.⁽³⁾

ولهذا يخضع مفهوم الأمن السياحي المعاصر لكل ما يعنيه مفهوم الأمن الشامل من حقائق ويرتبط بتحقيق مختلف أنماط الأمن الأخرى ، مثل الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والجنائي ، ويبدو واضحاً أنه ما من سياحة آمنة في ظل نظام سياسي غير مستقر وغير آمن، أو تنظيمات اجتماعية متردية لا يسودها السلام والاستقرار الاجتماعي ، أو في ظل أوضاع اقتصادية متدهورة ، أو في ظل حالة أمنية مضطربة أمنياً ناتجة عن تفشي الظواهر الإجرامية المختلفة وعلى رأسها ظاهرة الإجرام والعنف ، ولا يقتصر ذلك على حالة الأمن السياحي في البلد المستقبل والمضيف للسياح (بلد الوصول)، بل يتعدى ذلك إلى البلدان المصدرة للسياح، وذلك لتشابه الظروف في ظل حالة غير مستقرة من الأمن مما يطل بالتهديد حياة الأشخاص وممتلكاتهم وعدم الشعور العام بالهدوء والطمأنينة .

و يتضح مما سبق أن الأمن السياحي يشكل عنصراً هاماً من عناصر الأمن الشامل المختلفة، كما يتضح أن للأمن السياحي مفهوم شاملاً ، بمعنى أنه لا يقف عند حد ضبط الجرائم المتصلة بالنشاط السياحي وإنما يجب أن يتعداها إلى توليد الشعور بالطمأنينة بين صفوف السياح وجميع العاملين بقطاع صناعة السياحة ، كما أنه يبدو واضحاً أن تحقيق الأمن السياحي مرتبط بتحقيق مقومات الأمن العام بصفة عامة ، أي أن الأمن السياحي مسؤولية جماعية ، تبدأ بتعزيز قيم الانتماء والولاء للعاملين في قطاع السياحة لوطنهم ولعملهم ، وزيادة الوعي الوطني بأهمية السياحة والأمن السياحي وكذلك تضافر الجهود المشتركة للأجهزة المعنية بالسياحة والمؤسسات الإعلامية والدينية والاجتماعية والسياسية في القطاع العام ، مع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني مع أجهزة الأمن العام والأمن السياحي بصورة خاصة

يعد مفهوم الأمن السياحي أحد المفاهيم الأمنية الحديثة الذي يجمع بين موضوعين منفصلين أصلاً ، ليشكلا وحدة اصطلاحية ضمن أطر فلسفية وعلمية موضوعية تستجيب لدواعي الفكر المتجدد ، وتتأثر محددات وقيم ومعايير ومجالات اختصاص موضوعي (الأمن والسياحة) ، ومع ظهور المفهوم نشأت علاقة تكاملية بموجها يتأثر ركنا المعادلة - الأمن والسياحة - ويؤثر أحدهما بالآخر.⁽⁴⁾

تعد عملية توفير عنصر الأمن والطمأنينة والهدوء للسائح من لحظة وصوله إلى البلد و حتى مغادرته وتوفير متطلباته الكفيلة بإشباع رغبات وحاجاته المشروعة من أهم متطلبات أمن السائح ، ولهذا فان تأمين الاستثمار السياحي تقوم على المرتكزات الرئيسية التالية :

1- وجود خطة أمنية محكمة ومحددة: لإحلال الأمن السياحي لابد من وضع خطة أمنية محددة ومحكمة ، نستطيع من خلالها تحقيق الأهداف في أي وقت وتحت أي ظرف وأي مكان، قابلة للتنفيذ مع وجود البدائل الممكنة .

2- الأخذ بعين الاعتبار أن مسؤولية الأمن الوطني في الدولة تأخذ إطاراً شاملاً وتحيط بمهام الأمن السياحي وتؤثر فيه وتتأثر به ، وعليه أن عملية التوفيق بين الأمن الوطني الشامل والأمن السياحي يوصفه عنصراً أساسياً في الأمن الشامل أمر هام في النظرة العامة للأمن الشامل.

3- الأخذ بالمفهوم الشامل للأمن في مجال السياحة : فحماية رأس المال العامل في السياحة ومقومات السياحة في الدولة والرقابة على الجهد البشري وتنقية جوانب العرض السياحي من الشوائب أمنياً ، ودقة المهام الأمنية وفقاً لشرائح الطلب السياحي زمنياً ومكانياً وموضوعياً يمثل أهم عوامل صناعة السياحة .

4- دقة التوازن بين الأهداف والوسائل : إن التوازن بين الأهداف والوسائل في إطار الحركة التفاعلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية محلياً وإقليمياً وعالمياً ، يحقق أهداف الأمن الوطني والأمن السياحي بصورة متوازنة .

5- امتداد دفاعات الدولة الأمنية إلى خارج حدودها : إن حركة الصراعات خارج الحدود السياسية للدولة ، بكل تداعياتها تؤثر في الأمن السياحي للدولة ، مما يستدعي أن تمتد خطوط دفاعات الدولة الأمنية إلى خارج حدودها السياسية لتدعيم خططها بالمعلومات والدراسات .

فصناعة السياحة تفرض على أي دولة سياحية أن تؤمن الاحتياجات وإشباع الرغبات المشروعة والخدمات المناسبة للسياح بشكل آمن من لحظة وصولهم إلى لحظة مغادرتهم البلاد.⁽⁵⁾

المحور الثاني : إستراتيجية أمن السائح والأماكن السياحية ضرورة حتمية

إن الأمن السياحي يعني توفير الأمن لكل من السائح وموضوع السياحة ، يشمل أمن السائح كإنسان ، أمنه في نفسه وماله وعرضه وحمايته من الجرائم والمضايقات التي يمكن أن يتعرض لها أو تقع عليه .

كما أن موضوع السياحة يعني أمن المنشآت السياحية والمواقع السياحية والأثرية والطبيعية والدينية والتاريخية ، فحماية الإرث الثقافي والحضاري والمعالم السياحية أمر هام باعتبارها مرافق حيوية تنفق عليها الدولة مبالغ كبيرة نظير أهميتها الحضارية كإرث إنساني والمردود الاقتصادي له في دعم النمو الاقتصادي ، وتشمل مجالات أمن السياحة والآثار ، أمن المباني الدينية والحضارية والسياحية والفنادق والمطارات ووسائل المواصلات المختلفة ، فمن حق السائح أن يكون آمن في ترحاله ومأكله ومشربه ، وأن يتمتع بالأمن الصحي ، مثلما يتمتع بالأمن على مقتنياته وأمواله من الاستغلال وسوء المعاملة .

*أمن السائح :

إن السائح يغادر منطقته الجغرافية والثقافية خارجياً أو داخلياً مما يجعله بحاجة للأمن أكثر من غيره فلا بد للتشريعات السياحية بشكل خاص أن تأخذ بعين الاعتبار للمحافظة على أمن

ضمانات الاستثمار السياحي المستدام ودوره في تحقيق الإقلاع الاقتصادي

السياح بحيث لا يكونوا ضحايا للجريمة كالإرهاب والنشل والاستغلال المادي والمعنوي أو سوء المعاملة ، و المحافظة على أمن ممتلكاته من السرقة وأمن مكان إقامته وأمن غذائه وكذلك الأمن الصحي عند التعرض للأمراض، بالقدر الذي تصان به كرامته كإنسان بعدم الاعتداء عليه أو تعريض حياته للخطر⁽⁶⁾.

إن متطلبات السياحة لا تقتصر فقط على المرافق السياحية والأمن وإنما يجب أن تكون هناك خدمات تغطي احتياجات السائح بمفهومها الواسع.

* أمن المواصلات والاتصالات:

يشمل تأمين حركة السياح بتأمين وسائل النقل من حوادث الطرق أو التعرض للاعتداء على تحركاتهم وتأمينهم من الاختطاف وكذلك من العمليات الإرهابية وحماية وسائل اتصالهم وحماية مراسلاتهم وحماية المعلومات الشخصية أو التصنت على مكالماتهم .

* أمن البرنامج السياحي :

حماية السياح من عدم التزام الشركات السياحية بالبرنامج السياحي المتعاقد عليها والحرص على تنفيذه بشكل جيد حرصا على حصول السائح على برنامجه السياحي وتمكينه من إشباع حاجاته بشكل يحقق الرضا عن الزيارة .

* أمن العاملين :

يشمل على أمن الأفراد العاملين في المرفق السياحي و القطاعات المساندة للسياحة والمحافظة على نظم تشغيل الفنادق والمكاتب السياحة والمعلومات المقدمة للسياح ، فتقديم الخدمة السياحية وفق معايير الجودة والتنوعية وفي أحسن الظروف سيروج لا مجال لسياحة البلد المستضيف.

* الأمن المادي (موضوع السياحة) :

يشمل هذا الجانب من الأمن :

1- أمن المباني والمنشآت السياحية من فنادق ومنتجعات سياحية، قرى سياحية وشقق مفروشة ، كما يشمل على المباني والأماكن الدينية، الحضارية، الثقافية ، المواقع الأثرية، السياحية الطبيعية والحضارية، كما يشمل على أمن المطارات ووسائل المواصلات الجوية، البرية، البحرية ومكونات البنى التحتية المستخدمة من قبل السياح والمواطنين .

2- أمن الأماكن الأثرية والمتاحف من التخريب، السرقة، التزوير والتشويه .

3- أمن المواقع الطبيعية ويشمل هذا الأمن المحافظة على الغابات من الحريق أو التعدي بقطع الأشجار وتلويث الأنهار، البحيرات ومياه الآبار، خزانات المياه، وكذلك المحافظة على الحياة البرية من الصيد والمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث⁽⁷⁾.

المحور الثالث : خصائص وأهداف الاستثمار السياحي المستدام

يرتبط تطوير وتحديث صناعة السياحة في الدول بحجم الاستثمارات السياحية في القطاع السياحي وتنمية عناصر الجذب السياحي ، و مواكبة التشريعات لمتطلبات الاستثمار السياحي وحجم التسهيلات التي تضمن لرأس المال الحماية المتواصلة حتى يحقق أهم أهدافه وهي عناصر الجذب السياحي فضلا على توفر عنصر الأمن والسلامة العامة التي يعبر عنها بمجموعة من الإجراءات والتدابير الأمنية التي تتخذها المؤسسات الأمنية التي تحمي رأس المال من (السرقة ، النهب ، الإتلاف ، الفساد المالي) .

إن الاستثمار السياحي (Tourism Investment): «هو ذلك النشاط الخدمي المرتبط بالميادين المتعلقة بالنشاط السياحي بداية بالفندقة إلى تنظيم الأسفار مرورا بوسائل الترفيه والنزهة والخدمات الإضافية المرتبطة بها».⁽⁸⁾

يشمل الاستثمار عند دارسي اقتصاديات السياحة، تقييم المشروعات أو دراسات الجدوى للمشروعات من حيث التوقعات لكل من النفقات والإيرادات، وتقدير الأرباح المتوقعة أو معدل العائد على الأموال المستثمرة، ثم مقارنتها بسعر الفائدة السائد، وفي هذا الإطار يجب التأكيد على أن دراسة الجدوى أمر ضروري ومهم عند الرغبة في استثمار الأموال في إقامة مشاريع سياحية.

ويرى "أشلي" Ashely أن مفهوم الاستثمار السياحي هو: «الاستثمار في أحد المجالات التي يُعطيها قطاع السياحة، فالمجالات التي يُعطيها الاستثمار في القطاع السياحي متعددة ومتنوعة، وهي تشمل الاستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسية لصناعة السياحة»⁽⁹⁾ ، والتي يمكن إجمالها في محورين أساسيين؛ الأول يتعلق بالاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية (Tourism Infrastructur Facilities)، حيث يشمل ثلاث قطاعات أساسية هي: خدمات الإقامة والإعاشة والترفيه، خدمات النقل، وخدمات الاتصال، أما الثاني فيتعلق بالثروة السياحية (Wealth Tourism)، وتشمل مواقع التراث الثقافي والتاريخي ومواقع التراث الطبيعي⁽¹⁰⁾.

وبصفة عامة يمكن أن نعرف الاستثمار السياحي ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة ويمكن أن يكون هذا الاستثمار مباشرة في القطاع السياحي كبناء فنادق ومدن سياحية، كما يمكن أن يكون غير مباشر كتشييد بناء وطرق مطارات... الخ.⁽¹¹⁾

أولا: خصائص الاستثمارات السياحية: تتميز الاستثمارات السياحية بجملة من الخصائص، تتمثل أهمها في:

أ- الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛

ضمانات الاستثمار السياحي المستدام ودوره في تحقيق الإقلاع الاقتصادي

- ب- العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات؛
- ت- الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى؛
- ث- تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى عالي من التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك؛
- ج- الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالكنولوجيا مثلا، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري؛
- ح- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي؛
- خ- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.⁽¹²⁾
- ثانيا : أهداف الاستثمارات السياحية: يسعى المستثمر السياحي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، حفاظا على مكانته ولتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين ، وتمثل هذه الأهداف فيما يلي:
- أ- أهداف اقتصادية: تتجلى الأهداف الاقتصادية للاستثمارات السياحية فيما يلي:
- * توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية في أي دولة من الدول؛
- * خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد وتنشط الدورة الاقتصادية؛
- * تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات.
- ب- أهداف سياسية: تتمثل الأهداف السياسية للمشاريع الاستثمارية السياحية في:
- * رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي؛
- * تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الأخرى؛
- * تغيير سلوك الأفراد وانتظامهم في المنظمات والمشروعات، تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع وتساهم في ضمان أمن الوطن .
- ج- أهداف اجتماعية: تهدف الاستثمارات السياحية اجتماعيا إلى رفع مستوى المعيشة؛
- * سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة وغير المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية وهذا عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي؛
- * القضاء على كافة أشكال الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها

البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة.⁽¹³⁾

المحور الرابع: تكوين الموارد البشرية ركيزة لاستثمار سياحي مستدام

إن السياحة في العالم أكثر من أي وقت مضى تلقى إقبالا وتوسعا لم يشهده أي قطاع اقتصادي في العالم سواء من ناحية نمو القطاع أو عدد الاستثمارات التي تنجز سنويا، فحتى الدول التي لا تملك قوة اقتصادية صناعية أو استخراجية تستطيع الاستفادة من السياحة لرفع الدخل القومي وخدمة ميزان المدفوعات.

الاستثمار السياحي هو المنفذ الوحيد الذي يستطيع أن يكون البديل الأهم لقطاع المحروقات في الجزائر، فهو ينظم إدارة الموارد السياحية ويمنع هدر الإمكانيات السياحية، إذ يجب وضع دراسة مستقبلية للقطاع على ألا تكون بعيدة عن الواقع الحقيقي للقطاع.

هناك عوامل كثيرة تتحكم في نجاح أو فشل الاستثمار السياحي، كالعوامل البشرية والتي هي في الأساس هدف كل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية.

يعكس مسار وضع «خريطة التكوين لقطاع السياحة» الرغبة الملحة في البحث عن أفضل السبل والوسائل لتكييف العرض المحلي للتكوين في مجال حرف ومهن السياحة ومتطلبات تنمية القطاع والتي شمل المخطط الوطني للتهيئة السياحية خطوطها الرئيسية.

ويعتبر المخطط التوجيهي للتنمية السياحية الذي تم اعتماده من طرف الحكومة في مارس 2008 بمثابة الإطار الاستراتيجي للسياسة السياحية في الجزائر.

حيث أن السياحة لا يمكن مقارنتها بأي نشاط آخر حسب الرؤية التي اعتمدها هذا المخطط، فهي عبارة عن مجموعة من الخدمات (النقل، السكن، الطعام، والترفيه...) تقوم أساسا على صفات، ومهارات ومؤهلات الموارد البشرية.

وعلى هذا الأساس فإن تحسين مهارات وأداء الموارد البشرية هو ضرورة قصوى من أجل تهيئة كافة الظروف بهدف «التنمية السياحية» الحقيقية للجزائر وبالتالي فإن تكوين الموارد البشرية في القطاع السياحي هو أحد المحاور الرئيسية للإستراتيجية التي اعتمدها الحكومة، لضمان وجود إطار أفضل لإدارة و تسيير النشاطات السياحية والتي تعتبر واحدة من الأدوات الرئيسية في أي وجهة سياحية.

فالجزائر تبنت إستراتيجية تنمية السياحة حتى عام 2015 وتحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج وجذب الاستثمارات من أجل تسويق المنتج السياحي، حيث بادرت وزارة السياحة بإصلاح منظومتها لتأهيل المتخصصين والعاملين في مجال السياحة بمشاركة هيئات دولية على رأسها المنظمة العالمية للسياحة.

وقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من التجربة الكندية الرائدة لتأهيل الموارد البشرية إضافة إلى التجارب التونسية والفرنسية من خلال دورات تدريبية. كما اهتمت الوزارة ضمن

برنامجها لتنمية السياحة بإدراج التقنيات الحديثة.

ويعد المعهد الوطني للتكوين الفندقي والسياحي ببوسعادة من أهم المؤسسات العلمية في الميدان السياحي منذ إنشائه عام 1970 إلى جانب معهد تيزي وزو للسياحة.

وقد تم إدراج فن الطبخ التقليدي منذ 2006 كعنصر محلي مميز للترويج السياحي فضلاً عن توفير دليل سياحي لتقديم اليد العاملة التي تحتاجها الوكالات السياحية. وجرى في الإطار ذاته افتتاح المدرسة العليا للسياحة بتبازة لتدعيم الكفاءات البشرية والارتقاء بها إلى المستوى العالمي.

الجزائر كبلد سائر في طريق النمو وكبقيّة دول العالم تبحث عن مكانة لها بين الدول التي تهتم بالقطاع السياحي من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات كقطاع استخراجي فقط آيل للزوال ، من خلال المخططات الاقتصادية قبل الألفية الثانية، ثم التخطيط في آفاق 2030 من أجل جعل الجزائر قطبا سياحيا مهما في أفريقيا والبحر المتوسط.

والوكالات السياحية هي إحدى الوسائل السريعة والفعالة لتحقيق أهداف التخطيط السياحي في الجزائر، فرغم التأخر الذي يشهده القطاع إلا أن وكالات السياحة والسفر استطاعت أن تخلق زبائن محليين ودوليين أوفياء في الاتصال بها كلما تعلق الأمر بزيارة دولة الجزائر، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود تجاوزات لبعض الوكالات فيما يخص اهتمامهم بالسياح أو تجاوز صلاحياتهم.

المحور الخامس : المزايا المشجعة للاستثمار السياحي في الجزائر

تتمثل المزايا التي تمنحها الجزائر للمستثمرين في القطاع السياحي هي:

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بـمليون دينار جزائري	%	منصب الشق	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%



ملاحظة : هذه الجداول الإحصائية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2016 تتكون من المعلومات الحية من قاعدة بيانات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منقحة ومصححا في ضوء المشاريع الملغاة

بيانات التصريح بالاستثمار (2002-2016) تحديث ماي 2017.

المصدر : <http://www.andi.dz> تاريخ التصفح 21/01/2018

يتكفل الصندوق المخصص للمساهمة في تشجيع الاستثمار بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية؛

الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحة والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛

الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحة والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛

• الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات لشركات السياحة التي تم إنشاؤها من طرف المستثمرين الوطنيين باستثناء وكالات السياحة والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛

• الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية والحموية؛

• تطبيق النسبة المخفضة ب 7٪ من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 13 ديسمبر

2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية و الفندقية والحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي؛

- منح تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.

المحور السادس: واقع الاستثمار السياحي يحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أحصت وزارة السياحة والصناعات التقليدية مجموعة من النقائص أو المعوقات التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر والاستثمار فيه⁽¹⁴⁾:

- غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية (مواقع بلا صيانة وغير مثمينة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز، غياب التشاور حول الأمور الأساسية وتمفصل ضعيف مع حقائب الميدان)؛

- وكالات الأسفار: غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق (غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية، عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الإلكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات، خضوع إستقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم، غياب مخطط للتكوين المستمر وعدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة)؛

- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز؛

- ضعف نوعية المنتج وخدمات السياحة الجزائرية (انعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة، غياب خدمات جذابة وأعمال لإبراز المنتجات المحلية)، وعجز في تسويق وجهة الجزائر (ضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، عجز في الإعلام والاتصال الإيجابي، انعدام أدوات للإعلام والسهل الاستراتيجي على النشاط السياحي، وسائل ترفيه متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث، غياب أنشطة إعلامية).

- تغلل ضعيف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في السياحة (عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة)؛

- ضعف نوعية النقل والمواصلات (عدم القدرة على خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، زادت حدة من خلال إضافة التسعيرة المبالغ فيها مقارنة مع الممارسات الدولية، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف إليه عد التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة

باتجاه الخارج)؛

- بنوك وخدمات مالية غير متكيفة (عدم ملاءمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلية للسياح، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج، تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي)؛

- كما أن قطاع المحروقات أثر كثيرا على كل القطاعات وخصوصا القطاع السياحي، فارتفاع سعر البترول، وامتلاك الجزائر لاحتياطي معتبر من العملة الصعبة جعل الدولة الجزائرية تنتهج منهجا صناعيا وتجاريا بحثا، في حين أن أهم تنمية مستدامة هي الاستثمار في السياحة كون عائدها سريعا ولا يحتاج إلى مجهودات ضخمة بل يحتاج إلى اهتمام جدي وتوفير للحماية والأمن للمناطق السياحية والأفراد.

المحور السابع : الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر

(المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025)

في آفاق 2025، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال 11 مليون سائح، وهذا ما يتطلب إستراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصد سياحي من الدرجة الأولى، إن اختيار هذه الفترة الزمنية لم تحدد عفويًا بل لا بد من أخذ الوقت الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والذين يريدون الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جد مغرية معمول بها حاليًا في بلادنا.

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (TADS 2025) الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر⁽¹⁵⁾، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تهمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.

أولا : الأهداف الإستراتيجية للمخطط

تتمثل الأهداف العامة للمخطط في⁽¹⁶⁾:

- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (مثل الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، التشغيل)؛

- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي، والاستثمار؛

- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية؛

- تامين التراث الثقافي، التاريخي والشعائري، كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فان استراتيجيات السياحة المتواصلة، عليها احترام التنوع الثقافي وحماية ال تراث والمساهمة في التنمية المحلية؛

- التحسين الدائم لصورة الجزائر: بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية.

ثانيا : آليات إنعاش سريعة ومستدامة للسوق السياحية في الجزائر

تشكل الأدوات الآتي ذكرها طرق إنعاش سريع ومستدام للسوق السياحية، تضمن إعادة الاعتبار للمكان والدور الذي يتعين على السياحة الجزائرية أن تلعبه على مستوى السياحة الدولية، ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية المستدامة، ولقد شرع في الجزائر العمل ببرنامج السياحة ذات الأولوية ابتداء من سنة 2008، قصد تفعيل التحول السياحي للجزائر، وذلك عن طريق إطلاق الأقطاب السياحية الأولى للامتياز أو القرى السياحية الأولى للامتياز المدرجة كمشاريع ذات الأولوية وكدافع للانطلاق السياحي ابتداء من عام 2008 ، مدعومة بمخطط للنوعية والشراكة بين القطاع العام والخاص، إضافة إلى مخطط التمويل السياحي، وفيما يلي عرض إجمالي لهذه المخططات الخمسة بحسب ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025⁽¹⁷⁾:

1- مخطط وجهة الجزائر: تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية، وأيضا من غياب الصورة والاستثمار السياحي، لذا عليها اختبار أوراقها القوية بغية تقوية صورتها، حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة، وتبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية، تكون أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار والنوعية. وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالموقع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والفئات السكانية المستهدفة، ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع والمنتوج الواجب تطويره، كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق.

2- الأقطاب السياحية للامتياز: القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، ومتعدد الأقطاب، يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق؛

وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة في هذا الإطار، سبعة أقطاب سياحية للامتياز هي:

*القطب السياحي للامتياز شمال شرق: ويشمل كل من عنابة، الطارف، قالمة، تبسة،

سوق أهراس؛

*القطب السياحي للامتياز شمال وسط: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، البويرة، بجاية، تيزي وزو؛

*القطب السياحي للامتياز شمال غرب: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، سيدي بلعباس، غيلزان؛

*القطب السياحي للامتياز جنوب شرق: الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعه؛

*القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: نوات، القرارة، طرق القصور: أدرار، تيميمون، بشار؛

*القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير: طاسيلي، إليزي، جانت؛

*القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير: أدرار، تمرناست.

ويتشكل كل قطب من الأقطاب السبعة من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل وفقا لقدراتها، بحيث تستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن، وهذا بتوفير منتوجات سياحية متعددة ومتنوعة (سياحة صحراوية، سياحة لاستجمام، سياحة علاجية وصحية)، وستسمح هذه الأقطاب السياحية للامتياز ببروز تنوع سياحي على كافة الإقليم وتستخدم كنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطور السياحي، إن الهدف المتوقع من بناء هذه الأقطاب هو تحريك الدافع الذي يسهل الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني، عبر انشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع.

3- مخطط النوعية السياحية: لقد أصبحت النوعية اليوم مطلباً ضرورياً في الدول السياحية الكبيرة، إنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يركز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم.

فالمخطط النوعي للسياحة يشمل:

* تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي؛

* منح رؤية جديدة للمحترفين؛

* حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية؛

* نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.

* وقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2025 ، أصبح تكوين العنصر البشري أمراً ضرورياً، وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاثة أهداف إستراتيجية للتكوين، قصد تحفيز الجزائر سياحياً في آفاق 2025:

* ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية، وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة؛

* إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي؛

* الابتكار واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية.

4- مخطط الشراكة العمومية - الخاصة: لا يمكن تصور تنمية دائمة لسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة العمومية-الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة لطلب الجماعي للمنتجات السياحية.

فإذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في المجال السياحي، خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشآت القاعدية: كالمطارات والطرق، في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام وحفظ الأمن وتدير المتاحف والصروح التاريخية، فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه.

وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشراكة العمومية - الخاصة، إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتج سياحي نوعي، وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية، لبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضيلا.

5- مخطط تمويل السياحة: أخذنا بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، من خلال دعم ومرافقة الشريك المرقى.

أما عن محتوى مخطط تمويل السياحة، فالأمر يتعلق ب:

* مرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار، في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال؛

* تخفيف إجراءات منح القروض البنكية؛

* التمديد في مدة القرض؛

* الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع؛ من خلال: نظام مرافقة مالي، مساعدات للتكوين، تشجيع شامل للنوعية، إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل إنشاء بنك الاستثمار السياحي.

الخاتمة :

تتوفر الجزائر على إمكانات سياحية هامة سواء كانت طبيعية أو بشرية، وحتى مادية، إلا أن عدم التركيز على هذا القطاع والاهتمام به، جعله قطاعاً هامشياً، وفي هذا السياق جاءت السياسة الجديدة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 5202 لتحسين وتثمين وجهة الجزائر السياحية وجعلها منطقة سياحية بامتياز، لها علاقة سياحية تنافسية قادرة على جذب السياح الأجانب والاستجابة للطلب الداخلي على المنتجات السياحية الكثيرة والمتنوعة التي تزخر بها الجزائر؛ هذا الأمر يتطلب وضع سياسة لتكوين وتدريب الموارد البشرية العاملة في قطاع السياحة، وبناء أقطاب وقرى سياحية تتوفر فيها جميع الخدمات الصحية والأمنية والترفيهية... الخ، إضافة إلى تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص لضمان تنمية مشتركة ومتكاملة للقطاع السياحي مع ضرورة توفير مصادر وآليات خاصة لتمويل المشاريع السياحية وأخيراً المحافظة على الاستقرار والأمن السياحي الذي يعتبر من أهم عوامل الجذب السياحي أو بالأحرى هو جوهر وأساس السياحة.

النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة تم تلخيصها في النقاط التالية:

- تتوفر الجزائر على إمكانات طبيعية هائلة، يمكن أن تجعل من السياحة الجزائرية قطباً سياحياً من الدرجة الأولى.
- اهتمام السلطات بعد الاستقلال بقطاعات أخرى على حساب القطاع السياحي، ساهم كثيراً في تهميش هذا القطاع.
- مرحلة التسعينات أو مرحلة اللأمن في الجزائر، قضت على الآمال التي كانت قائمة للهوض بهذا القطاع، لما أصاب الجزائر من عزلة، وعزوف السائحين الأجانب للدخول إلى الجزائر.
- درجة النمو وتطور البنية التحتية يكاد يكون معدوماً.
- دور القطاع السياحي في ميزان المدفوعات له أثر هامشي إذا ما قورن بقطاع المحروقات أو القطاع الصناعي والتجاري.
- عدم وجود التسهيلات في انتقال الأفراد للسياحة أو المؤسسات للاستثمار بسبب العراقيل والبيروقراطية التي تكبح القطاع السياحي الجزائري من التقدم.
- المؤسسات المالية الجزائرية ووكالات السياحة والأسفار ليسوا الجانب المهم في تنمية القطاع السياحي.
- تجد البنوك والمؤسسات السياحية صعوبة كبيرة في تحويل العملة الصعبة وتسديد المستحقات السياحية من وإلى السوق الجزائرية.
- ضعف التأطير وضعف الثقافة السياحية للمجتمع هما أحد الجوانب السلبية في عملية

التحول فكلما ارتفع الوعي السياحي للفرد الجزائري وقدرته على التواصل مع السياح الأجانب والمحليين أو معرفته لطبيعته وتاريخ السياحة الداخلية كلما شهد القطاع السياحي تطورا وارتفع عدد الوفود الأجنبية في دخول القطر الوطني ونقل صورة جميلة عن المجتمع الجزائري والعادات والتقاليد والحلي والصناعات الحرفية التقليدية.

- اللأمن الذي عانت منه الجزائر في بداية التسعينات كان وراء عزوف السياح الأجانب عن المجرى، أما بالنسبة للسياح المحليين فقد أدى ذلك إلى لجوء معظمهم إلى قضاء عطلته في الدول المجاورة.

- إن أهم تنمية مستدامة هي الاستثمار في السياحة كون عائدها سريعا ولا يحتاج إلى مجهودات ضخمة بل يحتاج إلى اهتمام جدي وتوفير للحماية والأمن للمناطق السياحية والأفراد.

- تعاني المنظومة المالية الجزائرية من عراقيل كثيرة وتأخر كبير إذا ما قورنت بالدول المجاورة، حيث لا يوجد في المناطق السياحية وكالات لتحويل الأموال وتسهيل التعاملات المالية أو صرف لمختلف العملات العالمية، هذا ما دفع بالعديد من المستثمرين الأجانب إلى العزوف عن الدخول في استثمارات مباشرة في الجزائر بالرغم من وجود كل المقومات التي تتوفر عليها الجزائر.

التوصيات :

إن نمو السياحة واستدامة مواردها، وزيادة عائداتها ومنافعها الاقتصادية، يفرض توسيع وتعميق الاهتمام والرعاية الحكومية والمجتمع بهذا القطاع وفقاً لأسس ومعايير واضحة ومحددة في إطار المخططات التي تتوافق والرؤية الإستراتيجية للدولة وبرنامج الحكومة وذلك من خلال:

- حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر، وتقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في القطاع السياحي؛

- ترقية القطاع الفندقي وتحسين نوعية خدماته وكذا تخفيف آجال دراسة ملفات الاستثمار في القطاع السياحي وتحديد كفاءات اعتماد مسير المؤسسة الفندقية؛

- تبسيط الإجراءات الإدارية لاسيما لا مركزية جميع إجراءات طلبات رأي المطابقة، والرخص والإعتمادات الإدارية قصد تخفيف وتسريع الإجراءات المتعلقة بتجسيد مشاريع الاستثمار؛

- تثمين السياحة لجعلها في قلب ديناميكية التنمية المحلية، بتبسيط وتسهيل عملية الاستثمار في مناطق التوسع السياحي من أجل الخواص والمناطق الغائبة؛

- الإهتمام أكثر بالصناعة التقليدية وبالحرفيين، والتي تساهم بقدر كبير في خلق الثروة ولما لا الوصول بها إلى التصدير خاصة الحلي والملابس التقليدية والخزف والأكل الجزائري المتنوع التقليدي وحمايته والمحافظة عليه؛

- القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري وتنويع مصادر التمويل، حيث يشير تقرير التنافسية العالمي لعام 2016-2017 إلى أن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 13.3٪ بعد كل من البيروقراطية 17.5٪ و التمويل 13.7٪، والتقليل من الإجراءات الإدارية لإنشاء المشاريع وعملية الاستثمار؛

- ترقية التعاون بين سياسات قطاعي النقل والسياحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية في حركة السياح عبر الحدود؛

- ترقية وتطوير التكوين الموجه نحو السياحة، على اعتبار أن ذلك سيغير المفاهيم المتعلقة بالسياحة في أذهان الناس ورفع الوعي بالفرص والتحديات التي ينطوي عليها القطاع، وينبغي أن يرافق ذلك استغلال فعال لوسائل الإعلام لجميع التسهيلات الترويجية والتسويقية للسياحة في الجزائر وفرص الاستثمار فيها والتسهيلات المتوفرة؛

- تنوع المنتجات السياحية من خلال تفعيل البرامج الاجتماعية والنشاطات التقليدية التي يشارك فيها السكان المحليون، وتشجيع الاستثمارات في مجال السياحة العامة والخاصة في المشاريع السياحية، من خلال تقديم التسهيلات الخاصة و منح المعاملات التفضيلية للمستثمرين الأجانب؛

- ضمان أمن وسلامة السائح منذ دخوله إلى حين مغادرته الوطن من خلال استحداث تخصص في الأمن وهي الشرطة السياحية؛

- تعزيز الحوار والتواصل بين مسؤولي القطاع السياحي سواء في الوزارة أو في المديرية المحلية والناشطين في القطاع السياحي من خلال طرح المشاكل أولاً ثم التجاوزات والتهامون الحاصل في القطاع السياحي بهدف وضع اليد على موضع الخلل، والتنسيق والتعاون خاصة مع وزارة الخارجية لتسهيل منح التأشيرة للدخول إلى الجزائر؛

- التخطيط للسياحة بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وزيادة الوعي في المجتمع الجزائري بأهمية السياحة اقتصادياً وكيفية التعامل والاهتمام بالسائح وخدمته، والتعريف بالإمكانيات والثروات السياحية والترويج لها؛

- الإسراع في إعداد مخطط جودة السياحة الجزائرية لتلبية حاجات الزبائن وإرضائهم، وطنيين وأجانب طبقاً للمعايير الدولية، بحيث يسمح مخطط الجودة بتحديد المسار من أجل التحسين التدريجي للخدمات والحصول على العلامة التجارية «جودة السياحة الجزائر»؛

- تفعيل آلية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص خاصة مع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة وتنظيم أكثر للوكالات السياحية والأسفار في ظل غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق وميثاق يحكم المهنة؛

- تحديث أجهزة الإدارة السياحية وتزويدها بالكفاءات والمهارات التخصصية واستكمال إصدار وتحديث منظومة التشريعات السياحية؛

- تطوير المنتج السياحي وتهيئة مناطق سياحية جديدة واعدة لمواكبة متطلبات الأنماط المختلفة للنشاط السياحي من خلال تحقيق تخطيط سياحي مستدام للموارد والإمكانيات السياحية والبيئية والطبيعية وحمايتها من السطو والاستخدام الجائر وتهديدات التلوث والتغيرات المناخية؛

- الحفاظ على الموارد والأصول السياحية الحضارية التاريخية والموروث الثقافي، وصيانتها والحفاظ على جاذبيتها واستدامتها، وإشراك ومساعدة الجمعيات المحلية في المساهمة والاستفادة من التنمية السياحية؛

- تحفيز وزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي بما يتوافق وزيادة أعداد السياح من خلال توفير خدمات البنية التحتية والمرافق الضرورية في المناطق السياحية المستهدفة تنميتها وتقديم مزيد من التسهيلات والمزايا لتحسين عرض المنتج السياحي بما يحقق تحفيز الطلب السياحي للدولة، وكل هذه التوصيات لا يمكن بلوغها في ظل غياب الأمن والأمان والاستقرار.

الهوامش:

1 الدكتور علي بن فايز الجني وآخرون « الأمن السياحي » جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض 5241 هـ./ 4002 م، ص 97

2 محمد جمال مضلوم، الأمن غير التقليدي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 4102، ص 51 و ص 02.

3 محسن العجوي بن عيسى، الأمن والتنمية، الطبعة الأولى، 4102-5341 هـ، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 77.

4 محمد أحمد العمري - الأمن السياحي المفهوم والتطبيق الطبعة الأولى 1102 - دار الراية للنشر والتوزيع الأردن ص 05.

5 بركات كامل المهيبرات الأمن السياحي والتشريعات السياحية- الطبعة الأولى 9002- 0341 دار الفكر ص 62.

(، ص 14 و 24. المرجع السابق 6 بركات كامل المهيبرات)

7 بركات كامل المهيبرات (المرجع السابق) ، ص 24.

8 عينين فضيلة ، النظام القانوني للإستثمار السياحي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، البلدة، 1102، ص 12.

9 علي بن فايز الجني وآخرون، "الأمن السياحي"، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 4002، ص 11.

10 عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كياشي حسين قسيمة، "الاستثمار السياحي في محافظة العلاء"، الرياض: مركز المعلومات والابحاث السياحية (CRIT)، 8002، ص 61.

11 تريكي العربي ، واقع الاستثمار السياحي ، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 3102، ص 73.

12 الطائي حميد عبد النبي، التسويق السياحي، دار الوراق، الأردن، 4002، ص 891.

13 يدو محمد ، بوخاري سمية ، الإستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة- حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني

ضمانات الاستثمار السياحي المستدام ودوره في تحقيق الإقلاع الاقتصادي

- 14 حول الإستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي بتبازة، الجزائر، 62 و72 نوفمبر 4102، ص 4.
- 14 وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، جانفي 8002، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، ص 35-65 بتصرف.
- 15 وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 8002، ص 71.
- 16 المرجع نفسه، ص 71.
- 17 عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير شعبة تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، دفعة: 9002-0102، ص 531-731.
- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، المخطط الإستراتيجي: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 8002، ص 52 - 95.